الأمم المتحدة

A/C.3/61/SR.16

الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون

Distr.: General
25 January 2007
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السادسة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد فاتي (نائب الرئيس) . . . . . (غامبيا)

ثم: السيد البياتي (الرئيس) . . . . . (العراق)

المحتويات

البند ٦٠ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية (تابع)

(ج) عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية: توفير التعليم للجميع (تابع)

البند ٦٣ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع)

(أ) تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع)

(ب) متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

06-56993 (A)

نظراً لغياب السيد البياتي (العراق)، تولى رئاسة الجلسة السيد فاتي (غامبيا)، نائب الرئيس.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٦٠ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية (تابع)

(ج) عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية: توفير التعليم للجميع (تابع) (A/C.3/61/L.4)

مشروع القرار *A/C.3/61/L.4*: عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية: توفير التعليم للجميع

١ - **السيدة إنختستسغ** (منغوليا): عرضت مشروع القرار نيابة عن مقدميه، فقالت إن الاتحاد الروسي والبرازيل وبنما والجمهورية الدومينيكية والسلفادور والسنغال وغواتيمالا وكازاخستان وكوت ديفوار ومدغشقر والمغرب والمكسيك وميانمار قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

٢ - وأضافت قائلة إن ٤ سنوات مضت منذ الشروع في تنفيذ عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية. ورغم الجهود المبذولة من الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المؤثّرة لتنفيذ نتائج العقد وخطة العمل الدولية التابعة له، لا يزال محو الأمية أملاً بعيد المنال لما يربو على ٧٠٠ مليون شخص من البالغين و١٠٠ مليون طفل على نطاق العالم. وهذا يعتَبر شيئاً غير مقبول في عالم حيث تُعتبر سُبل الحصول على المعلومات والمعرفة هي الأساس للفرصة والنمو. ويعتبر محو الأمية تحدياً خطيراً يلزَم إيلاؤه مزيداً من الاهتمام والموارد. كما أن محو الأمية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمشاكل أخرى، أولها القضاء على الفقر. ولأن خريطة محو الأمية لا تزال تتداخل مع خريطة التفاوتات الاجتماعية والجنسانية والعرقية، فإنها تجعل الكفاح من أجل محو الأمية كفاحاً ليس فقط من أجل التعليم بل أيضاً من أجل العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية وتمكين الأشخاص.

٣ - وفي سنة ٢٠٠٥، سلّط زعماء العالم الضوء على أهمية التعليم النظامي والتعليم غير النظامي في القضاء على الفقر وأهمية الأهداف الأخرى، وقد أيد هؤلاء الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتنفيذ مبادرة التعليم للجميع. وفي حين تقع المسؤولية الرئيسية على الحكومات، ينبغي أن يواصل المجتمع الدولي دعم الجهود المبذولة على المستوى الوطني. ويتوقف النجاح في تنفيذ الأهداف المتفق عليها إلى حدٍ كبير على الجهود المنسّقة التي يبذلها المجتمع الدولي. ولبلوغ هذه الغاية، يطلب مشروع القرار إلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة تعزيز دورها القيادي لتنسيق العقد وإجراء الاستعراض الذي يتم في منتصف المدة بالتعاون مع جميع الشركاء في العقد أثناء سنتي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨.

٤ - واستطردت قائلة إنه من غير المحتمل أن تلبى أهداف العقد ما لم يُتخذ إجراء فعّال. وهناك أيضاً شعور متزايد بالقلق بأن محو الأمية ليست درجته عالية بما فيه الكفاية على مستوى البرامج الوطنية. ويلزم المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءً ملموساً لتحقيق نتائج العقد وأن يستعرض بشكل منتظم التقدّم المحرز. ولبلوغ هذه الغاية، يطلب مشروع القرار أيضاً إلى جميع الهيئات المختصة التابعة للأمم المتحدة، التعاون مع الحكومات، وأن تتخذ خطوات فورية وملموسة لمعالجة ارتفاع معدلات الأمية ويطلب إلى الأمين العام أن يلتمس آراء الدول الأعضاء بشأن التقدم المحرز في تنفيذ برامجها وخطط أعمالها الوطنية وأن تقدّم التقرير المرحلي التالي عن تنفيذ خطة العمل الدولية إلى الجمعية العامة في سنة ٢٠٠٨.

٥ - وأخيراً، عرضت التنقيحات التالية: في الفقرة الثالثة من الديباجة، الاستعاضة عن عبارة ''وإذ تشير كذلك إلى'' بعبارة ''وإذ تعيد التأكيد على''، وتحذف كلمات نتائج وزعماء العالم من السطرين الأول والثاني وتُدرج عبارة ''وعلى ضرورة السعي إلى توسيع نطاق التعليم الثانوي والتعليم العالي وكذلك التعليم المهني والتدريب التقني خاصة

للبنات وللنساء، وإنشاء موارد بشرية وقدرات خاصة بالمرافق الأساسية وتمكين هؤلاء الذين يعيشون في حالة الفقر'' بعد عبارة ''القضاء على الأمية''، ويستعاض عن عبارة ''ما يزيد على ١٠٠ مليون طفل ما زالوا محرومين من الدراسة'' بعبارة ''ونحو ١٠٠ مليون طفل في سن الدراسة الابتدائية لا يزالون غير مقيدين في المدارس الابتدائية''.

٦ - واختتمت قائلة إن وفدها قد تلقى أيضاً بعض الاقتراحات بشأن فقرات المنطوق بيد أنها ترغب في التشاور مع مقدمي مشروع القرار قبل عرض النص النهائي على اللجنة.

٧ - **الرئيس:** قال إن الأرجنتين وإسرائيل وبنغلاديش وتايلند والجزائر وليبريا واليمن قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

البند ٦٣ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع) (A/61/303)

(أ) **تعزيز حقوق الطفل وحمايتها** (تابع) (A/61/41، وCorr.1، وAdd.1، و207، و275 وCorr.1، و299)

(ب) **متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل** (تابع) (A/61/270)

٨ - **السيدة كافاليير** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قالت إن بلدها يبني نموذجاً جديداً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية تتركز حول الإنسان. وقد أدركت الحكومة أهمية الأطفال والمراهقين كأشخاص ينمون لهم الحقوق والالتزامات التي تخص جميع البشر. ووفقاً لذلك، فإنها أقرت في سنة ١٩٩٨ القانون الأساسي بشأن حماية الأطفال والمراهقين، الذين يعتبرون وفقاً له خاضعين للحقوق والمسؤوليات التي يجب أن تصونها الدولة والأسرة والمجتمع. وباعتماد هذا القانون، جعلت فنزويلا أيضاً تشريعاتها المحلية مواكبة لالتزاماتها الدولية وخصوصاً تلك المتعلقة باتفاقية حقوق الطفل. ولديها الآن أيضاً نظام وطني لحماية الطفل والمراهقين تحت رعاية المجلس الوطني المعني بحقوق الطفل والمراهقين.

٩ - وكجزء من الجهود التي تبذلها حكومتها للنهوض بحقوق الشباب وحمايتها، نفذت برامج للرعاية الشاملة من أجل الأطفال والأُسر ذات الدخول المنخفضة والأمهات الوحيدات؛ ونفذت برنامجاً خاصاً بالوجبات المدرسية؛ ووضعت برنامجاً لتطعيم معظم الأطفال المعرضين للخطر؛ وأقرت حق الأطفال والمراهقين في الحصول على التعليم، وبذلك أتاحت للأطفال الذين ليست لديهم وثائق تعريف الهوية بالقيد في المدارس؛ وعززت اللجنة المشتركة بين القطاعات لمكافحة الاعتداء الجنسي والاستغلال الجنسي التجاري. وتدين جمهورية فنزويلا البوليفارية جميع أشكال العنف ضد الأطفال والمراهقين وتطالب جميع الدول التي لم تصبح أطرافاً بعد في اتفاقية حقوق الطفل وفي بروتوكوليها الاختياريين أن تقتدي بها.

١٠ - وأضافت قائلة إنه لا يجب تجاهل البيئة الاقتصادية والاجتماعية التي ينشأ فيها الأطفال والمراهقون. ويجب أن يسلم العالم بأن الفقر الذي يعاني منه ملايين الأطفال والمراهقين في جميع أنحاء العالم ينتهك بشكل خطير حقوقهم ويعرقل نماءهم. وفي حين تعتبر دراسة الخبير المستقل بشأن العنف ضد الأطفال (A/61/299) موضع ترحيب، فإنها لم تعالج المسألة من هذا المنظور. ولهذا تعتبر توصياتها غير كاملة رغم قيمتها. ويعتبر الفقر والجوع والافتقار إلى التعليم ووجود المرض بعضاً من أسوأ أشكال العنف ضد الأطفال والمراهقين، وزيادة على ذلك فإنها ترتبط بالاتجار بالأطفال والمراهقين وببغائهم وبالاستغلال الجنسي والتجاري لهم.

١١ - واختتمت قائلة إن بلدها معني أيضاً بالعنف في وسائط الإعلام. وفي سنة ٢٠٠٥، أقرت الحكومة القانون

المعني بالمسؤولية الاجتماعية لهيئة الإذاعة والتليفزيون، والذي يهدف إلى إقرار المسؤولية الاجتماعية فيما بين مقدمي الخدمات والمعلنين والمنتجين المستقلين والمستعمِلين.

١٢ - **السيدة إنختستسغ** (منغوليا): قالت إن تنفيذ الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية السابعة والعشرين، المعنونة ''عالم صالح للأطفال'' سيكون حافزاً كبيراً لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وقالت إن منغوليا من جانبها تنفّذ حالياً خطة عمل وطنية لحماية الأطفال ونمائهم. وأقرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة أيضاً في الفترة الأخيرة البرنامج القطري المقبل لمنغوليا.

١٣ - واستطردت قائلة إن منغوليا ملتزمة بالتصديق على اتفاقية حقوق الطفل وعلى البروتوكولين الاختياريين الملحقين بها وتنفيذها. وقد اعتمدت حكومتها قانوناً بشأن حماية الطفل وقانوناً بشأن العنف العائلي وأقرت خطة عمل وطنية بشأن الاتجار في الأطفال والنساء وحمايتهم من الاستغلال الجنسي التجاري. وتهدف خطة العمل إلى منع انتشار الاتجار بالأشخاص وذلك بإنشاء البيئة القانونية ذات الصلة، وإذكاء الوعي وتحسين حماية الضحايا وإعادة تأهيلهم.

١٤ - ومضت قائلة إن الأطفال والشباب في حاجة إلى أن يتم إشراكهم بشكل مباشر في صياغة الاستراتيجيات المتعلقة بالطفل وتنفيذها ورصدها. وفي سنة ٢٠٠٥، عقدت حكومتها اجتماعاً استشارياً وطنياً لمناقشة مشروع إطار السياسات المعنية بمشاركة الأطفال والشباب، وشاركت فيه الوزارات والوكالات المختصة وأعضاء البرلمان، والمحافظون المحليون، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية والأهم هو الأطفال أنفسهم. وتتمثل الأهداف في إيجاد بيئة تمكينية تدعم مشاركة الأطفال والشباب في طائفة عريضة من المجالات؛ ولإخبار الأطفال والشباب عن حقوقهم وتزويدهم بجميع المعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ خيارات مدروسة؛ ولإنشاء بيئة حيث تُسمَع فيها آراؤهم وتُحتَرم. وهذا سوف يتطلب تغييراً رئيسياً في مفاهيم البالغين الكبار. ولبلوغ هذه الغاية، يضع الإطار اهتماماً خاصاً بتعليم الوالدين وبتدريب جميع الموظفين الفنيين العاملين مع الأطفال. وقالت إن الإطار في مرحلة إعداده بشكل نهائي ليعكس الآراء المطروحة في الاجتماع التشاوري. وبمجرد اعتماده وتنفيذه سوف يكفل حق الأطفال والشباب في المشاركة وسوف يوضع موضع التنفيذ العملي.

١٥ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، عُقد مؤتمر قمة وطني لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ توصيات لجنة حقوق الطفل استجابة للتقرير الدوري الثاني لمنغوليا. وحضر المؤتمر ما يزيد على ١ ٠٠٠ ممثل للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية والأطفال من جميع أنحاء البلد. واختتمت قائلة إن المشاركة العريضة لجميع أصحاب المصلحة بما في ذلك الأطفال، في التعرّف على التحديات ووضع الحلول سوف يدعّم الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الواردة في اتفاقية حقوق الطفل والأهداف التي تتوخاها الدورة الاستثنائية السابعة والعشرون. وقالت إن منغوليا لن تدخر جهداً في تنفيذ هذه الأهداف في جهودها الوطنية والتعاون مع شركائها في مجال التنمية.

١٦ - **السيدة عليفا** (أذربيجان): قالت إن أذربيجان منذ البداية أيدت العملية التحضيرية للدراسة التي أعدتها الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال (A/61/299) وذلك بالمشاركة في المشاورات الإقليمية وتوفير مدخلات على المستوى الوطني والإقليمي. وتولي حكومتها أهمية كبيرة إلى نتائج وتوصيات الدراسة، بيد أنها تود أن تسلّط الضوء على عدد من القضايا.

١٧ - وأضافت قائلة إنها تؤيد التوصية الواردة في الدراسة بشأن استراتيجيات الوقاية الشاملة التي تتصدى للأسباب الأساسية وتقر السياسات الطويلة الأجل للقضاء على القوالب النمطية والمواقف التمييزية. وفي حين تتطرق الدراسة إلى بعض الفئات الضعيفة بشكل خاص، مثل أطفال الشوارع واللاجئين وغيرهم من الأطفال المشردين، ينبغي أن يكون التركيز أكثر على الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة بوجه خاص، مثل الأطفال الذين يعانون بشكل خاص من عواقب الصراع المسلح، وهم يعتبرون بشكل لا يضاهي معرّضون أكثر للخطر من الأطفال الذين يعيشون في ظروف عادية. وتتطلب هذه القضية دون شك مزيداً من الجهود المتضافرة والمتواصلة على جميع المستويات.

١٨ - واستطردت قائلة إن العوامل الوقائية المبيّنة في الدراسة، ينبغي في الوقت نفسه وضع مزيد من التفاصيل بشأنها لكي يمكن دراستها وتعميمها في السياسات والتشريعات الوطنية ذات الصلة. وقالت إن الجهود الرامية إلى تعزيز ودعم الأسرة والأبوة والأمومة الصالحة تستلزم اهتماماً خاصاً. ويعتَبر البعد الجنساني للعنف ضد الأطفال قضية أخرى تتطلب اهتماماً خاصاً. وقالت إن الأفكار الخاطئة الاجتماعية الاقتصادية تسبب أشكالاً مختلفة من العنف ضد الفتيات. ويلزم إذكاء الوعي بهذه المسألة، على سبيل المثال من خلال البرامج التعليمية والبرامج المعنية بالآباء والأمهات الشباب وشن حملات إعلامية وحملات من خلال وسائط الإعلام.

١٩ - وبعد أن أشارت إلى ضرورة استكمال الجهود الوطنية بإجراء دولي، قالت إنها تشجع المنظمات الدولية والإقليمية، وخصوصاً منظمة الأمم المتحدة للطفولة والأوساط المانحة على مساعدة البلدان في بناء قدرة مؤسسية وتنفيذ السياسات الوطنية ذات الصلة. وفي حين تشدد على دور المتابعة البالغ الأهمية الذي تؤديه منظمة الأمم المتحدة للطفولة وغيرها من كيانات تابعة للأمم المتحدة، قالت إنها تود التركيز على أهمية الأنشطة الإقليمية. وعلى وجه الخصوص فإن المنظمات الإقليمية مثل مجلس أوروبا ينبغي أن يشارك في تنفيذ التوصيات وأن يقدم مدخلات في الجهود المبذولة على المستوى الوطني. وسيكون من المفيد بالنسبة للدراسة أن تُباشَر على المستوى الوطني، وأن تُعمّم بصيغة ملائمة للأطفال وأن تترجَم إلى اللغات الوطنية.

٢٠ - وانتقلت إلى تقرير الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراع المسلح (A/61/275)، فقالت إن الواقع مفجع لأن الصراعات المسلحة لا تزال واحدة من الأخطار الكبرى التي تهدد حماية حقوق الأطفال على نطاق العالم. وقالت إن بلدها الذي شارك جيلها من الشباب في محنة ملايين الأطفال الآخرين ضحايا الصراع المسلح، كان يؤيد منذ البداية ولاية الممثلة الخاصة وأنشطتها، وخصوصاً الجهود الرامية لإنهاء الإفلات من العقاب بالنسبة لأولئك المسؤولين عن الجرائم ضد الأطفال في وقت الحرب. وينبغي أن يولي المجتمع الدولي اهتماماً خاصاً إلى جميع الأطفال ضحايا الصراع المسلح، بغض النظر عمّا إذا كان الصراع المعني ما زال مستمراً أم تجمد أم طال مداه، وينبغي التصدي للانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في جميع الظروف الخاصة بالصراع.

٢١ - ومضت قائلة إن حكومتها أنشأت لجنة تابعة للدولة معنية بالأسرة والمرأة والطفل، وهي أول وكالة حكومية مسؤولة مباشرة عن صياغة وتنفيذ سياسات للدولة بشأن الأطفال. وتعمل اللجنة في شراكة وطيدة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومع صندوق الأمم المتحدة للسكان وغيرهما من المنظمات ذات الصلة. وقدمت حكومتها إلى مجلس الوزراء مشروع خطة عمل وطنية معنية بالأسرة والمرأة وقدمت توصياتها من أجل برنامج العمل الجديد بشأن حماية صحة الأطفال والأمهات. زيادة على ذلك، فإن قضية العنف

ضد النساء والأطفال، نتيجة لجهودها، قد انعكست في برنامج الدولة بشأن القضاء على الفقر وبشأن التنمية المستدامة.

٢٢ - واختتمت قائلة إنها تعبّر عن تقديرها لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) فيما يتعلق بالأعمال الرائعة التي تبذلها من أجل رفاه أطفال أذربيجان. وقالت إن الشراكة الطويلة الأجل بين أذربيجان واليونيسيف في القضايا الأساسية ذات الاهتمام تعتبر بالغة الأهمية لضمان تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية.

٢٣ - **السيد ماكانغا** (غابون): قال إن الدراسة بشأن العنف ضد الأطفال (A/61/299) تعكس الوقائع التي تواجه أطفال اليوم، وأعرب عن أمله في أن يأخذ المجتمع الدولي في الحسبان التوصيات الواردة في الدراسة والتي يؤيدها وفده، من أجل وضع نهاية لجميع أشكال العنف ضد الأطفال.

٢٤ - وأضاف قائلاً إن المجتمع الدولي إذا كان قد فشل حتى الآن في مسعاه لحماية الأطفال من العنف، فإن ذلك يرجع إلى أنه لم يكلف نفسه مشقة الإصغاء للأطفال ودائما يسعى بدلاً من ذلك إلى حل مشاكل الأطفال دون إشراكهم والكلام بالنيابة عنهم دون تفهم مشاكلهم، وبالتالي بناء جدار من عدم الفهم بين الإثنين. ويعتبر الأطفال هم أول ضحايا للفقر والصراع المسلح والمرض وكثير من أشكال العنف، بما في ذلك الاستغلال الجنسي. وهذا الواقع المحزن يتناقض مع الالتزامات الدولية.

٢٥ - واستطرد قائلاً إن حالة الأطفال قد تغيّرت خلال السنوات الأربعة الماضية منذ اعتماد خطة العمل فيما يتعلق بعالم صالح للأطفال. ويجب أن يشجع صدور الدراسة بشأن العنف ضد الأطفال المجتمع الدولي على أن يبذل ما هو أكثر من ذلك من أجل الأطفال، وخصوصاً بمضاعفة مشاركة الحكومات والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام والقيادات الدينية والمعلمين والآباء والأمهات وأعضاء البرلمان والأطفال أنفسهم. فالعالم، مع هؤلاء جميعاً، يستطيع ويجب أن يبني عدداً من مؤسسات التضامن القوية لصالح الأطفال.

٢٦ - ومضى قائلاً إن حكومته قد اتخذت، منذ التصديق على اتفاقية حقوق الطفل في سنة ١٩٩٤، كثيراً من المبادرات لتعزيز وحماية حقوق الأطفال، مثل إنشاء محطة للإذاعة يديرها الشباب، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛ وإنشاء صندوق لمعاونة الأيتام لمرضى متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية الأمم المتحدة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وإنشاء برلمان للأطفال؛ وفي الآونة الأخيرة جداً إنشاء مرصد وطني لرصد حقوق الأطفال. زيادة على ذلك، فقد اعتمد البرلمان قانوناً يحظر الاتجار بالأطفال واستغلالهم في جميع أنحاء البلد.

٢٧ - **السيدة فاي** (السنغال): قالت إن بلدها قد صدّق على جميع الصكوك الدولية تقريباً المعنية بحماية الأطفال وقد قدّم مؤخّراً تقريره الدوري الثاني إلى لجنة حقوق الطفل. وقد وضعت الحكومة نهجاً متكاملاً خاصاً بالمجتمعات المحلية إزاء التعليم لمن هم دون السن المدرسي، مع توفير الرعاية الصحية، والخدمات التغذوية والتعليمية التي أقرتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة باعتبارها نموذجاً عالمياً. وقد تحسّنت سُبل الحصول على التعليم الابتدائي بشكل كبير وهناك كل ما يشير إلى أن شعار ''التعليم للجميع'' سوف يتحقق بحلول سنة ٢٠١٠.

٢٨ - وأضافت قائلة إن وزارة الصحة قد نفّذت برامج للرعاية الصحية الأوّلية من أجل الأطفال، وهذا يشمل حملات التحصين، ومعالجة أمراض الطفولة، ومواجهة

الأمراض الوبائية والملاريا، ومعالجة الأطفال الذين يعيشون متأثرين بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز. وقد عملت الوزارة أيضاً على خفض معدلات وفيات الرُضّع والأطفال بشكل كبير.

٢٩ - وقالت إن السنغال ملتزم التزاماً صارماً إزاء تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل. وقد اعتمدت قوانين وأنشأت برامج وآليات لحماية حقوق الأطفال بما في ذلك، في جملة أمور، مشروع تعليم الأسرة في المدارس القرآنية ومركز للاستشارة والمعلومات لحماية ضحايا الاتجار ولمكافحة تهميش الأطفال. وهناك مبادرات أخرى شملت اعتماد استراتيجية وطنية للقضاء على تشغيل الأطفال؛ وتسجيل المواليد؛ والقضاء على ختان البنات والزواج المبكر؛ وحملات الدعوة للقضاء على العنف ضد الأطفال؛ ومبادرة مشتركة مع شركاء التنمية والمجتمع المدني لإعادة تأهيل أطفال الشوارع؛ وتكامل القضايا الناشئة من الاتفاقية في المناهج الدراسية وبرامج التدريب فيما يتعلق بموظفي المحاكم.

٣٠ - **السيد نوغيس** (موناكو): قال إن اتفاقية حقوق الطفل قد سلّطت الضوء على ضرورة العمل على أن يبلغ الأطفال منتهى إمكاناتهم وأن تراعى حقوق الإنسان الخاصة بهم. وفي سنة ٢٠٠٤، دعا الأمير ألبرت الثاني المجتمع الدولي للعمل معاً لإنهاء إفلات مرتكبي العنف من العقاب. وفي هذا الصدد، من الضروري إعادة تنظيم الإجراءات والموارد الحالية وإمكانية اختيار ممثل خاص فيما يتعلق بالعنف ضد الأطفال بحيث يركِّز على تعزيز التعاون على المستويين الإقليمي والدولي.

٣١ - ومضى قائلاً إن الدول عليها التزام بتنفيذ احترام حقوق الأطفال، وضمان حصولهم على الخدمات الأساسية؛ وتوفير المساعدة إلى الأسر لكي يتسنى للأطفال الاستفادة من بيئة سليمة وصحية. وفي موناكو، وُفِّرت الرعاية للأطفال ذوي الإعاقات وفقاً للمبادئ التوجيهية التي وضعها مجلس أوروبا وتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٣٢ - وأردف قائلاً إن الحكومة تنفّذ حالياً برنامجاً للتعاون من أجل تحسين الصحة والتعليم في أربعة بلدان أفريقية. وقد وُضعَت مبادرات لمكافحة سوء التغذية والأمراض الناهزة، وممارسة ختان البنات وانتقال فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز إلى الأطفال الصغار؛ وتزويد الأطفال ذوي الإعاقات بالوسائل لكي يستطيعوا التنقل فيما حولهم؛ وتوفير الدعم للأطفال ضحايا الاعتداء الجنسي. وزيادة على ذلك، تقوم الأميرة كارولين، أميرة هانوفر،، كسفيرة لمنظمة اليونسكو للنوايا الحسنة، بتوفير العون في مشروع بشأن تعزيز قدرات المرأة للتشجيع على تعليم الأطفال في المناطق الريفية في بلدين أفريقيين.

٣٣ - واختتم قائلاً إن وفده يرحّب بمبادرة جعل نتائج الدراسة بشأن العنف ضد الأطفال سهلة المنال للأطفال أنفسهم كوسيلة لمنع هذا العنف. كما يشجع وفده الحكومات على إعادة إدراج الأطفال المُساء معاملتهم وضمان مشاركتهم الفعّالة في المنتديات التي ترمي إلى منع العنف.

٣٤ - **السيد الشهاب** (الكويت): قال إن التوصيات الموضحة في التقارير قيد المناقشة سوف تساعد في تعزيز حقوق الأطفال، وتعتبر حماية الأطفال - مستقبل جميع المجتمعات، على درجة من الأهمية القصوى وهي شيء أساسي لحماية حقوق الإنسان. ومن الضروري وضع خطط وبرامج تهدف إلى ضمان أن يتمتع الأطفال بمستقبل آمن ومستقر.

٣٥ - وأضاف قائلاً إن الكويت خصصت قدراً كبيراً من العناية للأطفال والرعاية للطفل في سنواته الأولى، ليس أقلها بسبب غالبية سكان الكويت هم ممن تقل أعمارهم عن ١٨

سنة. وزيادة على ذلك، صُنّفت الكويت باعتبار أن لديها أعلى معدل من التنمية. وقد وضعت الحكومة العديد من البرامج التعليمية والخاصة بالرعاية الصحية للطفل من خلال طائفة متنوعة من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، ولجنة معنية بالأطفال والأسرة تعتبر مسؤولة عن رصد تنفيذ الاتفاقيات والتوصيات. ولدى الكويت أيضاً العديد من الرابطات المعنية بالأطفال ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة والتي تعمل من أجل الإدماج الاجتماعي لهؤلاء الأطفال، الذين يتمتعون بنفس الحقوق مثل الأطفال القادرين. وتعتَبر مؤشرات التعليم في الكويت عالية أيضاً وتنخفض معدلات وفيات الأطفال بمقدار يتجاوز ٢ في المائة سنوياً.

٣٦ - ومضى قائلاً إن اهتمام الكويت بالأطفال يمتد ليشمل المستويات الإقليمية والدولية. فقد أنشأت، على سبيل المثال، رابطة مخصصة لمرحلة النماء المبكر للأطفال الكويتيين والعرب، فضلاً عن مجلس للأطفال العرب، وهي لا تدخر جهداً عندما يتعلق الأمر بتنظيم مؤتمرات وحلقات دراسية دولية معنية بالأطفال والمشاركة فيها. وقد صدّقت الكويت أيضاً على اتفاقية حقوق الطفل وعلى بروتوكوليها الاختياريين، وهي طرف في اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال.

٣٧ - وأخيراً، قال إنه يوجّه الاهتمام إلى محنة الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة والأطفال الذين هم ضحايا الصراع المسلح والاحتلال الأجنبي. ففي العدوان الإسرائيلي الأخير على لبنان، كان نصيب الأطفال الثلث بين الخسائر في الأرواح؛ ويعتبر الأطفال أيضاً ضحايا الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين. ولهذا ينبغي إعادة توجيه الجهود إلى تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل نصّاً وروحاً بغية حماية تلك الحقوق وضمان مستقبل آمن للأطفال.

٣٨ - **السيدة الحميدي** (قطر): قالت إن بلدها مصمِّم على تعزيز وحماية حقوق الأطفال، وفقاً لدستورها الجديد واتفاقية حقوق الطفل. وفي الواقع أن لجنة حقوق الطفل رحّبت بدستور قطر الجديد وبإجراءاتها في سن قانون يحظر مشاركة الأطفال في سباق الجمال. وقد رحّبت اللجنة أيضاً بجهود البلد الرامية إلى استعراض أحكام قوانينها الجنائية وقوانين العمل لديها وكذلك إنشائها المأوى لتوفير الرعاية والتأهيل لضحايا الاتجار بالأشخاص بما في ذلك الأطفال.

٣٩ - وأضافت قائلة إن قطر تضع اللمسات النهائية على خطتها الوطنية الجديدة المتعلقة بالأطفال، وهي تركز على ثلاثة مجالات أساسية: البقاء والصحة؛ التنمية والتعليم؛ والحماية من العنف والإيذاء والإهمال. وتُعد قطر أيضاً مشروعاً لقانون جديد معني بالأطفال. وقالت إن الوزارات ومؤسسات المجتمع المدني تبذل إضافة إلى ذلك جهوداً متضافرة لوضع برامج لتعزيز حقوق الأطفال. وقد أُحرز تقدّم في إنشاء مؤسسات تعنى بمختلف فئات الأطفال، وتبذل حالياً جهود تعاونية مع المنظمات المحلية والدولية لتحسين أداء الموظفين العاملين مع الأطفال. وتُبذل أيضاً حالياً جهود، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، لإذكاء الوعي باتفاقية حقوق الطفل وتقديم دورات تدريبية ذات صلة لأشخاص من بينهم القضاة والأطباء ومفتشو العمل.

٤٠ - وأخيراً، قالت إن قطر تمد يد المساعدة إلى ضحايا الكوارث الآسيويين بغية تخفيف معاناتهم وتحمّل بعض المسؤولية الجماعية عن مهام مثل إعادة بناء المدارس ومعاونة النساء والأطفال المرضى في البلدان التي تضررت من الكوارث.

٤١ - **السيدة عبد الحق** (الجزائر): قالت إن العنف الذي تصفه الدراسة المتعمقة بشأن العنف ضد الأطفال (A/61/299)، يعتبر شيئاً مثيراً للقلق بوجه خاص ذلك لأنه يحدث في كثير من الحالات داخل الأسرة أو المدرسة. وقالت إن المجتمع عليه التزام بحماية الأطفال وبنشر الرسالة بأن

العنف ضد الأطفال هو انتهاك جسيم لحقوق الإنسان. وقالت إن تعيين ممثلة خاصة معنية بالعنف ضد الأطفال، على النحو الذي يقترحه الخبير المستقل، يمكن أن يقدّم إسهاماً كبيراً بمعاونة الدول على تنفيذ التوصيات الواردة في الدراسة.

٤٢ - وأضافت قائلة إن الجزائر شنّت سلسلة من حملات التوعية ووضعت استراتيجية وطنية تركّز على الجوانب القانونية والبدنية والاجتماعية والسلوكية والجنسية للعنف ضد الأطفال. وقد اعتمدت الحكومة قانوناً شاملاً جديداً يتضمن جميع الأحكام بشأن حماية الأطفال الموجودة في الدستور والمدوّنات القانونية المدنية والجنائية والصكوك الدولية ذات الصلة التي تعتبر الجزائر طرفاً فيها، بما في ذلك الميثاق الأفريقي بشأن حقوق ورعاية الطفل، واتفاقية حقوق الطفل واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ بشأن أسوأ أشكال عمل الطفل. ويوصي القانون بتعيين أمين للمظالم يقوم بإعداد تقرير سنوي عن حقوق الطفل ويشارك في صياغة تقارير تقدّم إلى هيئات تابعة للأمم المتحدة. وسوف يؤدي أمين المظالم أيضاً دوراً هاماً في الحد من العنف وذلك بالعمل على تنفيذ القوانين الحالية.

٤٣ - واختتمت قائلة إن الحكومة ترى أن الأطفال الذين يعيشون تحت نير الاحتلال الأجنبي يقعون في نطاق الدراسة وأن حالتهم تستحق البحث.

٤٤ - **السيدة موافيسي** (جمهورية تترانيا المتحدة): قالت إن حكومتها قد اتخذت تدابير عديدة لتعزيز وحماية حقوق الطفل. وقد صدّقت على اتفاقية حقوق الطفل وعلى بروتوكوليها الاختياريين، وعلى الميثاق الأفريقي بشأن حقوق ورعاية الطفل وعلى اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢. وقد أنشأت الحكومة أيضاً لجنة لحقوق الإنسان تشمل ولايتها رصد حقوق الأطفال، وفي الوقت نفسه أنشأت مديرية تنسّق جميع المسائل المتعلقة بالأطفال.

٤٥ - وأضافت قائلة إن حماية الأطفال في كثير من البلدان النامية تعتبر مسؤولية الأسرة والمجتمع المحلي. بيد أنه نتيجة للهجرة من الريف إلى الحضر، والإصابة بفيروس القصور المناعي البشري/الإيدز وارتفاع مستويات الفقر، تلاشت شبكات الأمان الاجتماعي، و لم يعد المجتمع المحلي قادراً على توفير الرعاية للأطفال، وازداد تشغيل الأطفال. وبدعم من شركاء الحكومة في التنمية، فإنها تنفذ مشروعاً رائداً لمكافحة أسوأ أشكال عمل الطفل في عدد من القطاعات. وهي تنفّذ الآن أيضاً برنامجاً لتيسير إقامة العدل يهدف إلى التصدي للاعتداء على حقوق الأطفال وضمان توفير المجتمع المحلي لرعاية الأيتام بمساعدة من الدولة.

٤٦ - وفي محاولة لكبح العنف في المدارس، تنص سياسة التعليم على مشاركة الأطفال في المجالس المدرسية، مع مراعاة المساواة بين الجنسين. إضافة إلى ذلك، فإن وجود مجلس للصغار على نطاق الدولة يمكن الأطفال من طائفة عريضة من الخلفيات للمساهمة في البرنامج الوطني للتنمية، وفي نماء الأطفال والاستراتيجية الوطنية للقضاء على الفقر.

٤٧ - وترى الحكومة أن تعزيز وحماية حقوق الأطفال تتوقف على التعاون فيما بين الحكومات والمجتمع المدني والمنظمات وشركاء التنمية وغيرهم من أصحاب المصلحة. واختتمت قائلة إن المجتمع الدولي يلزمه أن يتعاون معاً لترجمة تعهداته إلى إجراءات ملموسة وتحقيق أهدافه.

٤٨ - **السيدة آل صالح** (عمان): قالت إن عمان، باعتبارها دولة طرفاً في اتفاقية حقوق الطفل، قدمت مؤخراً تقريرها الدوري الثاني إلى لجنة حقوق الطفل. وتشمل الصكوك الأخرى التي صدّقت عليها عمان بروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمعاقبة

عليه المكمِّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ المتعلقة بالحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل والبروتوكولين الاختياريين الملحقين باتفاقية حقوق الطفل.

٤٩ - وأضافت قائلة إنه لا يوجد في عمان تمييز بين الجنسين في مجالات التعليم أو الصحة أو الخدمات الاجتماعية والقانونية. ويكفل قانون الحالة المدنية هوية تعريف لكل طفل يولد في عمان أو أي مكان آخر ينتمي لأبوين عمانيين أو لأب عماني ولجميع الأطفال الذين لا تعرف آباؤهم وأمهاتهم. وقد أحرز تقدم هام في مجال صحة الطفل. وانخفضت معدلات وفيات الأطفال بشكل جذري وقد أدت برامج تعليمية جديدة إلى انخفاض في وفيات الأحداث بسبب حوادث المرور. وتتعاون وزارة الصحة مع وزارات أخرى ومع منظمة الأمم المتحدة للطفولة لمكافحة سوء التغذية التي لا تزال تعتبر مشكلة من المشاكل.

٥٠ - وأضافت قائلة إن وزارة التعليم قد بذلت جهداً كبيراً لتوفير التعليم المجاني لجميع الأطفال الذين تزيد أعمارهم على ٦ سنوات وهي تسعى إلى مساعدة منظمة الأمم المتحدة للطفولة بشأن طرق إدراج المبادئ العامة لاتفاقية حقوق الطفل في المنهاج الدراسي. واتخذت الحكومة أيضاً خطوات لضمان أن يتسنى للأطفال التعبير عن آرائهم ووجهات نظرهم من خلال جملة أمور من بينها موقع شبكي إلكتروني على الإنترنت وبرنامج تليفزيوني يشجع على إجراء الحوار مع المسؤولين بشأن قضايا تربوية.

٥١ - واختتمت قائلة إن وزارة التنمية الاجتماعية تنسّق مع وزارات أخرى ومع المنظمات غير الحكومية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة لإعداد استراتيجية وطنية تتعلق بأطفال عمان، ومن المنتظر أن تستكمل في أوائل سنة ٢٠٠٧.

٥٢ - شغل السيد البيّاتي (العراق) الرئيس، مقعد الرئاسة.

٥٣ - **السيد السعدا** (اليمن): قال إن المآسي اليومية التي يتعرض لها الأطفال الفلسطينيون بسبب الممارسات الغاشمة للجيش الإسرائيلي تعتبر مثيرة لبالغ القلق، وكذلك أعداد الأطفال الأبرياء الذين قتلتهم كميات هائلة من القنابل العنقودية التي تركها نفس الجيش مبعثرة في الجنوب اللبناني أثناء الحرب الأخيرة. وطالب المجتمع الدولي بأن يتحمل مسؤولياته فيما يتعلق بهذه المسائل.

٥٤ - وأضاف قائلاً إن قانون الشريعة ينص على حقوق الطفل، قبل وبعد مولده على حدٍ سواء، وأضاف قائلاً إن اليمن سعى إلى ضمان أن يشمل دستورها وتشريعاتها التزاماتها الدولية بشأن هذه الحقوق ذاتها. وقد صدّق اليمن على اتفاقية حقوق الطفل وعلى بروتوكوليها الاختياريين، وكذلك على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ المتعلقة بأسوأ أشكال عمل الأطفال. ولدى اليمن مجلس أعلى لرعاية الأمومة والطفل وقد سنت قانوناً جديداً معنياً بالأطفال. وأنشئ عدد من الإدارات أيضاً للتعامل مع شؤون الأطفال وقيد الإعداد الآن دراسات شتى تتعلق بالأطفال. والتعليم الأساسي الآن بالمجان والعقوبة البدنية في المدارس محظورة. وفيما يتعلق بالمسائل الصحية، وختان الإناث فإن أقل القليل يمارس في اليمن؛ وقد صدرت قوانين تحرِّم ذلك في المستشفيات والوحدات الصحية الحكومية. وقد اعتمد البلد أيضاً تدابير لمنع تهريب الأطفال والاتجار بهم.

٥٥ - وأضاف قائلاً إن الإعلان الانتخابي الأخير الذي أصدره رئيس جمهورية اليمن أكد على مسائل مثل حماية الأطفال ضد العنف، وتعديل القوانين مسايرة للقانون الجديد المعني بالأطفال وتوسيع نطاق حملات التطعيم. وفيما يتعلق بإشراك الأطفال في التشريعات والتخطيط، كان اليمن رائداً في تجربة فريدة في شكل برلمان للأطفال يهدف إلى غرس المبادئ الديمقراطية وتعريف الأطفال بحقوقهم. وتمكن البرلمانيون الأطفال من الاجتماع مع الوزراء المختصين

لمناقشة إدخال تحسينات على حالة الأطفال في اليمن. ولا يدخر اليمن جهداً في توفير مرافق الرعاية البديلة فيما يتعلق بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، بما في ذلك الأيتام وأطفال الشوارع. وقد انتقل اليمن الآن من مرحلة التشريعات إلى مرحلة التنفيذ، رغم أنه من الضروري بذل المزيد من الجهود المتضافرة على المستويين الوطني والدولي بغية التغلب على العقبات الباقية.

٥٦ - **السيدة آل – شيسي** (الإمارات العربية المتحدة): قالت إن بلدها قد اعتمد سياسة إنمائية شاملة تستند إلى الاقتناع بأن الناس هم الثروة الحقيقية في البلد وأن الأطفال هم أهم رصيد للمستقبل. ونتيجة لذلك، سنت الدولة قوانين واتخذت التدابير الضرورية لضمان حماية مصالح الأطفال وإعدادهم قدر المستطاع للمستقبل. وكان إنشاء المجلس الأعلى للطفولة والأمومة هو أهم الخطوات التي اتخذتها الحكومة لتحسين الرعاية المقدمة للأطفال.

٥٧ - ومضت قائلة إن واحداً من التدابير الهامة المتخذة لحماية حقوق الأطفال، سواء الوطنيين والأجانب، كانت القانون الاتحادي الذي اعتمد في سنة ٢٠٠٥ ويحظر إشراك الشباب الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة، في سباقات الجمال. وتطبّق الدولة هذا بمنتهى الصرامة، بما في ذلك إحكام الرقابة على جميع المداخل إلى البلد لمنع تهريب الأطفال لأي غرض كان، بما في ذلك سباقات الجمال، وكذلك فرض غرامات أو أحكام بالسجن على منتهكي هذا القانون. أما الأطفال الذين نُقلوا من سباقات الجمال فقد وُفرت لهم سُبل التعليم والعلاج الطبي وقدر الإمكان إعادة إدماجهم في أسرهم.

٥٨ - واستطردت قائلة إن التقدم الملحوظ الذي أحرزه البلد في توفير رعايته للأطفال يشمل خفض معدلات وفيات الرضع والأطفال الذين تقل أعمارهم عن ٥ سنوات إلى ٨ في الألف، وهو واحد من أدنى المعدلات على نطاق ويشمل تطعيم نسبة ٩٥ في المائة من الأطفال ضد أمراض الطفولة والقضاء على شلل الأطفال في سنة ٢٠٠٢. وهناك مزيد من الإنجازات تشمل بلوغ نسبة ٨٦ في المائة في القيد في المدارس الابتدائية للجنسين معاً، وتوفير الرعاية الاجتماعية للأيتام، واستخدام الوسائل الحديثة للرعاية والتأهيل للأطفال المعاقين ولأولئك ذوي الاحتياجات الخاصة. وقد أنشئت مراكز لتوفير الدعم الاجتماعي للأطفال الذين تعرضوا للأذى أو الإهمال، وأنشئت مراكز أخرى من أجل تهذيب المنحرفين وفقاً لأحدث الأساليب.

٥٩ - وأضافت قائلة إن الإمارات العربية المتحدة تشعر ببالغ القلق إزاء الأحوال المأساوية الإنسانية والأمنية التي يعيش في كنفها الأطفال في الأرض الفلسطينية المحتلة حيث يعانون من العنف والدمار على أيدي السلطة الإسرائيلية القائمة بالاحتلال. ويعاني الآلاف من الأطفال الموت والتشويه والتشريد، إلى جانب انتشار الفقر والأمراض الخطيرة، انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي وانتهاكاً صريحاً لحقوق الإنسان. وينبغي أن يضاعف المجتمع الدولي جهوده لإجبار إسرائيل على وقف سياستها العدوانية وعلى احترام القانون الإنساني الدولي، وخصوصاً اتفاقية جنيف الرابعة، في معاملتها للمدنيين، بما فيهم النساء والأطفال. وينبغي أن يقدم المجتمع الدولي أيضاً الدعم إلى الشعب الفلسطيني لمعاونته على تلبية احتياجاته الأساسية، إلى حين إمكان التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة ودائمة للمشكلة الفلسطينية.

٦٠ - **السيد مارغاريان** (أرمينيا): قال إن حماية حقوق الأطفال لا تزال بنداً عالياً في جدول أعمال الحكومة. ويجري إنشاء الظروف الضرورية لتنشئة ونماء الأطفال، بما في ذلك هؤلاء الذين أهملوا، ولا سيما بتحسين وتوسيع نطاق التشريعات. وقد أُدخلت تعديلات على مدونة قانون الأسرة

وعلى مدونة القانون المدني وعلى القانون بشأن حماية الأطفال الذين لا يلقون رعاية أبوية. وقد حدَّدت الحكومة أنواع المؤسسة التي يسمح لها بتوفير الرعاية للأطفال وقد وضعت القواعد المتعلقة بإيواء الأطفال في هذه المؤسسات.

٦١ - وأضاف قائلاً إن سياسة البلد بشأن حماية الأطفال وضعت لإنشاء بيئة شبيهة بالأسرة لكل طفل، وهناك استراتيجية خاصة تشمل الأطفال الذين يمرون بظروف صعبة. وتشمل المبادئ الأساسية منع التمييز والإيذاء وتوفير الظروف المتكافئة وخلق بيئة شبيهة بالأسرة وتنشيط دور المجتمع المحلي في حسم قضايا الأطفال، عن طريق التعاون واتباع نهجٍ متكامل.

٦٢ - وأشار إلى وجود مشروع ينفَّذ حالياً في إقليم من الأقاليم الشمالية في أرمينيا ويهدف إلى الحد من عدد ''الأيتام لسبب اجتماعي''. ويسعى المشروع إلى تعزيز عودة الأطفال إلى أُسرهم وإلى تنشيط علاقاتهم بمجتمعهم المحلي بإنشاء بيئة حمائية. وقال إن الهدف الثاني فيما يتعلق بالموارد المالية سينتقل إلى دعم أسرهم، بهدف ضمان توفير الرعاية والتنشئة في أسرة بيولوجية.

٦٣ - ومضى قائلاً إن إنشاء مؤسسة الأسرة الكافلة سوف يساعد إلى حد كبير الأطفال الأيتام، وذلك بإخراجهم من ملاجئ الأيتام. وسوف تساعد المؤسسة أيضاً على توزيع المعونة الموجهة من الحكومة، وسوف تحد من التكاليف التي تتحملها ميزانية الدولة وإنشاء وظائف للأُسر الكافلة. وقد اتُخذت خطوات صوب إنشاء الأساس القانوني المناسب وتنفيذ مشاريع تجريبية، بمساعدة لا تقدَّر بثمن من منظمة الأمم المتحدة للطفولة.

٦٤ - واختتم قائلاً إن هناك مشروعاً حكومياً آخر يهدف إلى مساعدة الأطفال الذين تركوا ملاجئ الأيتام بإيجاد الظروف اللازمة لإدماجهم بالكامل في المجتمع، بما في ذلك مناطق الإيواء، والتوجيه والتدريب في المجالات المهنية، وتوفير دخول أساسية، ورعاية صحية مجانية ومساعدة قانونية.

٦٥ - **السيدة هيل** (نيوزيلندا): تكلَّمت أيضاً بالنيابة عن أستراليا وكندا فقالت إنه يتعيَّن، بغية إيجاد مستقبل يتصف بالاستدامة والازدهار والأمان، إقامة عالم حيث يمكن للأطفال أن يحققوا إمكاناتهم الكاملة وحيث يعاملون كبشر لهم كرامة وحقوق. ومن الضروري الانطلاق إلى ما بعد توفير الخدمات الأساسية إلى دعم كامل نماء الطفل ومشاركته الناشطة على مستوى الأسرة والمجتمع المحلي والمستوى الوطني.

٦٦ - وأضافت قائلة إن البلدان الثلاثة ترحِّب بزيادة خلال السنة الماضية في الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الطفل، وأعادت التأكيد على أملها في أن يتحقق التصديق العالمي الشامل على الاتفاقية. وتنوِّه هذه البلدان بأعمال لجنة حقوق الطفل ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وخاصة في تعزيز الالتزامات وجعلها حقيقة واقعة. وعلى مدى السنوات الأربع الماضية عبَّرت هذه البلدان عن قلقها لأن الأمم المتحدة ما زالت تفتقر إلى إطار كاف يمكن فيه تعزيز حقوق الأطفال وإجراء مناقشات بشأنها. وقالت إن إصلاح الأمم المتحدة وإنشاء مجلس لحقوق الإنسان يتيحان فرصة لا ينبغي إضاعتها. فهناك حاجة إلى البحث عن نُهج جديدة تتجاوز مشروع القرار الشامل بشأن حقوق الطفل ولافتتاح منابر تابعة للأمم المتحدة أمام مساهمات الأطفال وممثليهم.

٦٧ - وأضافت قائلة إن الدراسة التي أعدها الخبير المستقل وطال ترقبها تظهر أن العنف ضد الأطفال هو ظاهرة عالمية ساهمت في إفقار الأسر والمجتمعات والبلدان. وتشيد البلدان الثلاثة بعملية إعداد الدراسة، وخصوصاً مساهمة الأطفال، وهي تؤيد تدارس التوصيات الواردة في الدراسة بشكل كامل.

٦٨ - وقالت إن البلدان الثلاثة تشيد أيضاً بالتقدم المحرز في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) بشأن الأطفال والصراع المسلح، وهي ترحب بالتوصيات التي أعدها الفريق العامل التابع لمجلس الأمن والمعني بالأطفال والصراع المسلح فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية. وترحب البلدان الثلاثة أيضاً بتقرير الأمين العام بشأن الأطفال والصراع المسلح في السودان. وهي تحث الفريق العامل على وضع توصيات مماثلة.

٦٩ - وبشكل أعم، فإن البلدان الثلاثة تشجع مجلس الأمن على تطبيق تدابير موجَّهة وتدريجية ضد الأطراف في الصراع والتي تواصل ارتكاب الفظائع ضد الأطفال، وهي إذ تفعل ذلك، تستخدم جميع الأدوات التي تحت تصرفها، مثل تكليف بعثات حفظ السلام وكشف أسماء جميع المنتهكين. وقالت إن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) يعتبر بالغ الأهمية لسد الفجوة بين القواعد الدولية والواقع المُقبض الذي لا يزال يواجهه الكثير جداً من الأطفال الذين وقعوا في الصراعات المسلحة.

٧٠ - وأضافت قائلة إن الجمعية العامة تُعد لاعتماد اتفاقية بشأن حقوق المعوقين، والتي ستكون ركناً أساسياً في إعمال حقوق الأطفال المعوقين على قدم المساواة مع الآخرين وهذه الاتفاقية تشمل نصاً محدداً بشأن حقوق الطفل وتأمل البلدان الثلاثة في أن تساعد هذه على خلق نوع من المجتمع الشامل الذي يمكن فيه تحقيق إمكانات جميع الأطفال. واختتمت قائلة إن أستراليا وكندا ونيوزيلندا تطالب جميع الدول الأعضاء بالتوقيع والتصديق على الاتفاقية الجديدة في أقرب وقت مستطاع.

٧١ - **السيد ريتر** (ليختنشتاين): أشار إلى أن واحدة من الرسائل الأساسية للدراسة المتعمِّقة هي أن تصبح المراعاة الكاملة للسلامة البدنية والنفسية للأطفال قاعدة من قواعد المدنية المطبَّقة عالمياً. وترحب ليختنشتاين بنهج المشاركة العالية المعتمد في إعداد الدراسة والمستوى غير المسبوق وجودة المشاركة من جانب الأطفال. ويمكن لهذه الدراسة وأعمالها التمهيدية أن تسهم بشكل هام في تحسين الالتزام السياسي وتعجيل القوة الدافعة وتعزيز الإجراءات المتضافرة على جميع المستويات بغية التصدي للعنف ضد الأطفال. وينبغي أن توفر الدراسة قاعدة المعارف الضرورية فيما يتعلق بمدى الأنواع المختلفة من العنف، بما يمكن من وضع إجراءات مضادة موجَّهة.

٧٢ - ومع ذلك، فإن ليختنشتاين تشعر بالقلق نوعاً لأن اتساع نطاق النهج المتخذ في الدراسة قد يجعل المتابعة صعبة، بسبب افتقاد ظاهر للتركيز والأولويات. ويمكن توسيع مدى الجهود والموارد اللازمة للمتابعة الفعالة إذا لم يكن هناك تقسيم واضح للمهام بين مختلف الجهات الفاعلة داخل منظومة الأمم المتحدة التي تقوم بالفعل بتعزيز حقوق الأطفال. وقال إن إنشاء آلية جديدة، على النحو الذي توصي به الدراسة، لن يحل في حد ذاته تلك المشكلة نظراً لأن هذه الآلية سوف تكلَّف بمهمة التصدي لجميع أشكال العنف ضد الأطفال دون تمييز. ولهذا السبب، فإن ليختنشتاين تتخذ وجهة النظر القائلة بأن أي ولاية تُمنح أو تستكمل لضمان المتابعة السليمة يجب أن تقوم على معايير واضحة بالنسبة للحالات والقضايا التي يلزم فيها اتخاذ إجراءات ملموسة.

٧٣ - ومضى قائلاً إن الحالات التي يتعرض فيها الأطفال إلى الخطر بصفة خاصة ينبغي أن يوليها المجتمع الدولي اهتماماً خاصاً بشكل مستمر. وينطبق هذا بوجه خاص فيما يتعلق بالصراعات المسلحة ويلزم التأكيد على أنه يلزم القيام بما هو أكثر، رغم التقدم الواعد الذي أُحرز مؤخراً تحت قيادة الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والصراع المسلح، وذلك لسد فجوة التنفيذ الكبيرة في هذا المجال. وقال إن إنشاء آلية

جديدة تابعة للأمم المتحدة مع تركيز رئيسي على أسلوب التأديب البديل في المدرسة وفي البيت لن يرقى إلى مستوى الخطورة في انتهاكات سلامة الأطفال في عدد من الحالات خارج الصراع المسلح. وقال إنه يتفق في الوقت نفسه على أنه ينبغي تعزيز متابعة الدراسة بطريقة تجعلها يسيرة المنال وواضحة أمام الأطفال. فهذا الوضوح يمكن أن يتيسَّر من خلال إشراك مجلس حقوق الإنسان. فهذا المجلس في أنشطته الخاصة بالرصد في مجال حقوق الأطفال سوف يكون في وضع يؤهله للاعتماد على قوة الدفع التي أوجدتها الدراسة بشأن العنف. إضافة إلى ذلك، تقترح ليختنشتاين تعزيز استخدام نظام سفراء النوايا الحسنة وذلك لإظهار أنشطة المتابعة بشكل واضح.

٧٤ - وقال إن المتابعة لكي تحقق النجاح، يلزمها اتخاذ شتى التدابير على جميع المستويات. فالعملية التحضيرية أثبتت أن المنظمات الإقليمية يمكن أن تؤدي دوراً أساسياً في خلق بيئة مواتية للزخم السياسي ولإجراءات تتخذها الدول. وعلى المستوى الوطني، من الأهمية التعاون مع مؤسسات حقوق الإنسان، وفي الوقت نفسه فإن المتابعة على المستوى المحلي سوف تستفيد بشكل خاص من المجتمع المدني الناشط في تعزيز وحماية حقوق الأطفال. ومع المشاركة الكاملة على جميع هذه المستويات، ستكون للقرارات المتخذة على مستوى الأمم المتحدة أكبر فرصة لإحداث فارق حقيقي في حياة الأطفال المعرَّضين لخطر العنف.

٧٥ - **السيدة أساني - نديليماني** (ملاوي): قالت إن ملاوي لا تزال تؤيد المُثل الواردة في اتفاقية حقوق الطفل والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية المعنية بالطفل ولا تزال كذلك ملتزمة التزاماً كاملاً بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية التي توجه كلها تقريباً إلى دعم حقوق الأطفال. ومن أجل النماء الكامل والمنسجم لأي شخصية للطفل، فإنه يجب أن ينشأ في بيئة أُسرية، وفي جو من السعادة والحب والتفاهم. ووفقاً لذلك، فقد اتخذت الحكومة عدداً من التدابير المحددة التي تتناول نماء الطفل في طفولته، والأيتام وغيرهم من الأطفال المستضعفين وبقاء الطفل وحمايته ونماءه. وتشمل هذه التدابير برامج تتعلق بتعزيز الصحة، والتعليم الجيد، والوقاية من إساءة المعاملة، والاستغلال والعنف، ومن أجل مكافحة أثر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والتخفيف من آثاره.

٧٦ - وفي سنة ٢٠٠٥، شنَّت ملاوي بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة حملة لعدم التسامح إطلاقاً بشأن إساءة معاملة الأطفال. والحملة تشمل تقديم معلومات وتوعية واتصالات من خلال برامج الإذاعة والتليفزيون. زيادة على ذلك، جرى تعيين معاونين قانونيين لرصد أحوال السجون وتقديم العون القانوني إلى الأطفال الذين يقعون في تنازع القوانين. وتواصل الحكومة تنبيه عامة الجمهور وهيئات إنفاذ القوانين والمؤسسات التجارية والمزارعين إزاء زيادة خطر تشغيل الأطفال والاستغلال الجنسي للفتيات. ويجري تنفيذ برنامج للحيلولة دون الاستغلال الجنسي والاقتصادي للأطفال وإساءة معاملتهم، في سبع مناطق في المنطقة الجنوبية من البلد. وأضافت قائلة إن التحدي سيتمثَّل في الوصول بهذه المبادرة إلى نطاقها الكامل وذلك لتشمل الأطفال المعرضين للخطر على نطاق البلد.

٧٧ - ومضت قائلة إن ملاوي في جهودها المبذولة للحد من وفيات الأطفال، تنفِّذ نهجاً للإدارة المتكاملة لأمراض الطفولة. فمن خلال خطة عملها المتعلقة بالأيتام وغيرهم من الأطفال المعرضين للخطر، تسعى ملاوي إلى تحسين حياة الأطفال الذين يتعرضون للخطر بسبب الإصابة بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، والفقر وغير ذلك من العوامل. وفيما يتعلق بالإصابة بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، يتم التركيز على برامج الوقاية والرعاية والدعم وعلى زيادة وضوح مكانة الأطفال المتأثرين والمصابين بهذه الأمراض.

ويلزم تقديم مزيد من الدعم لضمان الاختبار والفحص في الوقت المناسب والمعالجة وسُبُل الحصول على العلاج والعلاج المضاد للفيروسات العكوسة. إضافة إلى ذلك، من الأهمية البالغة مضاعفة الوقاية من الأمراض المنقولة من الأم إلى الطفل.

٧٨ - وأوضحت أن ملاوي، في إطار جهودها المبذولة لتحقيق التعليم للجميع، اعتمدت برنامجاً شاملاً للتعليم الابتدائي المجاني. وإضافة إلى ذلك، فإن البرامج الموجَّهة وضعت لمعالجة القضايا الجنسانية داخل قطاع التعليم، إلى جانب مسائل قلة المواظبة والحضور وإعادة الصفوف الدراسية وتسرب الأطفال في جميع المستويات. واختتمت قائلة إن توفير التعليم الجيد لا يزال تحدياً خطيراً. زيادة على ذلك، يجب توعية الأطفال بالنسبة لحقوق الإنسان الأساسية لهم ليتسنى لهم عند انتهاك هذه الحقوق أن يطلبوا العون. ومع ذلك، فإن الأطفال في حاجة أيضاً إلى توعيتهم بأن الحقوق تسير جنباً إلى جنب مع المسؤوليات.

٧٩ - **السيدة حلبي** (الجمهورية العربية السورية): قالت إن حكومتها أصدرت تشريعات لتعزيز وحماية حقوق الأطفال. فهي تولي أهمية كبيرة لقضايا الأطفال، وخصوصاً لأن ما يزيد على نصف سكانها تقل أعمارهم عن ١٩ سنة، وهي ترصد بشكل دقيق تنفيذ الخطط الوطنية الخاصة بالأطفال. وقُطعت أشواط ضخمة في السنوات الأخيرة في ظل استراتيجية وطنية وضعتها وزارة التربية والتعليم، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومع شبكة أغاخان للتنمية. ونتيجة لذلك، ولدت فكرة برلمان الأطفال كطريقة لإتاحة منبر ديمقراطي للمراهقين الشباب لإجراء الحوار ولاستماع الآراء وللإبداع. وكذلك كوسيلة لحفز الثقة بالنفس والمناقشة الموجَّهة نحو النتائج. وقد أُجريت تجربتان رائدتان ناجحتان في واحدة من المحافظات، بيد أن الهدف النهائي هو وجود مثل هذا البرلمان في كل محافظة.

٨٠ - وعلاوة على ذلك، وضعت خطة وطنية لحماية الأطفال على أساس البحث بشأن إساءة معاملة الأطفال، ووضع سجل وطني لإساءة معاملة الأطفال. وهناك تدابير أخرى تشمل حملات التوعية، وإدراج حقوق الأطفال في المناهج الدراسية وإنشاء مأوى للأطفال وخط اتصال هاتفي مباشر معني بالطفل.

٨١ - وأضافت قائلة إن الجمهورية العربية السورية تشارك بنشاط وبل تستضيف التجمعات العربية الإقليمية ذات الصلة بشؤون الأطفال. وقد صدَّقت على اتفاقية حقوق الطفل وعلى بروتوكوليها الاختياريين، وكذلك على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ بشأن أسوأ أشكال عمل الطفل وعلى اتفاقية المنظمة رقم ١٣٨ بشأن الحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل.

٨٢ - وأضافت قائلة إن هناك عدداً كبيراً من الأطفال السوريين لا يزالون مع ذلك محرومين من فائدة هذه المنجزات، حيث عاشوا تحت نير الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري منذ سنة ١٩٦٧. وهم يعانون كل يوم من الممارسات الغاشمة للسلطات القائمة بالاحتلال، بما في ذلك إجراءات إغلاق مرافق التعليم باللغة العربية وفرض المناهج الإسرائيلية والجنسية الإسرائيلية، حيث الهدف هو طمس الشعور بالانتماء القومي بين أجيال الشباب. وقد طُرد آلاف الأسر بالقوة من ديارهم وصودرت ممتلكاتهم. وتثير القلق أيضاً الممارسات التعسفية اليومية من قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الأطفال الفلسطينيين ومذبحة الأطفال أثناء الغارة الإسرائيلية على لبنان. وقد أُسقط ما يزيد على مليون قنبلة عنقودية على لبنان، وكثير منها يشبه لعب الأطفال أو الحلوى ومن ثمّ هذا يشير إلى الاستهداف الإسرائيلي المتعمد للأطفال، مما ترك الكثير منهم قتلى أو معوقين. كما تسبَّب الهجوم الإسرائيلي الثاني على قانا في

سنة ٢٠٠٦ في قتل ٢٥ طفلاً ممن تركوا معاقين بشكل دائم بسبب الهجوم الأول في سنة ١٩٩٧.

٨٣ - وأكدت على أنه لا ينبغي حدوث تمييز أو معايير مزدوجة عندما يصل الأمر إلى معالجة القضايا ذات الصلة بالأطفال وإلى وضع استراتيجية شاملة للقضاء على العنف ضد الأطفال لما فيه صالح الأجيال المقبلة.

٨٤ - **السيد أموروس نونييز** (كوبا): أبدى ملاحظة مفادها أن الدول الأعضاء عندما التقت لتقييم مدى الامتثال للالتزامات المعلنة لتحسين أحوال الحياة لجميع الأطفال، لم تكن هناك أسس للتفاؤل أو للاحتفاء. وفي الوقت الحاضر، هناك ما يزيد على ١١٥ مليون طفل ليسوا مقيدين بالمدارس. وهناك ما يزيد على ١١ مليون طفل تقل أعمارهم عن خمس سنوات يموتون كل سنة بسبب أمراض قابلة للعلاج؛ فوباء الإيدز يصيب الآن ما يزيد على مليوني شخص تقل أعمارهم عن ١٥ سنة وهناك ما يزيد عن نصف مليون طفل يموتون كل سنة، ولا يزال معدل وفيات الأطفال الرضَّع أعلى بكثير. وفي بعض المناطق يصل تقريباً إلى رقم ثلاثي لكل ١ ٠٠٠ من المواليد الأحياء. وهذه الأرقام البشعة إنما تتعارض بشكل شديد مع الصورة المثالية التي يصورها هؤلاء الذين هم من المستفيدين من العولمة الليبرالية الجديدة.

٨٥ - وأضاف قائلاً إن إقامة عالم يتمتع الأطفال فيه بكامل حقوقهم ويخلو من الفقر والتهميش والاستبعاد ليس من الكلام المعسول: فمن الضروري تغيير النظام الاقتصادي غير العادل الذي يعمل لفائدة ٢٠ في المائة فقط من سكان الكرة الأرضية ويستبعد الباقين. فبدون تضامن دولي، وبدون وضع نهاية لكثير من التفاوت بين البلدان، وبدون تعزيز التنمية الاجتماعية للجميع، لن تكون هناك طريقة للقضاء على الفقر الذي يعاني منه الأطفال أو الحد من آثاره أو تسوية الصراعات التي تؤثر على الأطفال في جميع أنحاء العالم.

٨٦ - ومضى قائلاً إن كوبا، في حين ترحب بدراسة الخبير المستقل بشأن العنف ضد الأطفال (A/61/299) فإنها تفضل نهجاً أوسع نطاقاً بكثير، بحيث يبحث عن الجوانب المختلفة للعنف بدلاً من اتباع نهج بسيط لما يعتبر ظاهرة متعددة الوجوه. وهذا سيجعل الدراسة مساهمة أفيد صوب حسم الحالة المأسوية لكثير من أطفال العالم.

٨٧ - ومضى قائلاً إنه يود، مع التنويه أيضاً بأعمال الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالطفل والصراع المسلح، المبيَّنة في تقرير الأمين العام (A/61/275) فإنه يود أن يعيد تأكيد القلق الذي تشعر به كوبا من أن الجمعية العامة تبتعد تدريجياً عن ولايتها بشأن تعزيز وحماية حقوق الطفل، في حين يتزايد نفوذ مجلس الأمن في هذا المجال.

٨٨ - وأضافت قائلة إن كوبا تستطيع أن تشير بفخر إلى خطوات التقدُّم في رعايتها للأطفال، ابتداءً من الجهود المبذولة لتحقيق بداية طيبة لجميع الأطفال في الحياة وتعميم التمتُّع بالتعليم، وهي أهداف لا تزال بعيدة عن التحقيق في كثير من بلدان العالم. وتتوفر لجموع الأطفال كلهم في كوبا سُبل الحصول على الخدمات الصحية، وقد انخفض معدل وفيات الرُضّع بحلول سنة ٢٠٠٤ إلى ٥,٨ في الألف بين المواليد الأحياء. وجرى تقييد جميع الأطفال ممن هم في سن المدرسة الابتدائية، ونسبة ٩٩ في المائة من هؤلاء بين الأعمار ١٢ و ١٥ سنة منتظمون في المدرسة الثانوية. وتبلغ نسبة المعلِّمين إلى التلاميذ في التعليم الابتدائي ١ إلى ٢٠.

٨٩ - واستطردت قائلة إن كوبا قد حققت هذه الإنجازات بالرغم من الحصار المفروض عليها طوال ما يزيد على أربعة عقود، مما يشكّل عقبة أساسية أمام التوسع في المنافع الاجتماعية لجميع الأطفال. وفي ظل هذه الظروف، فإن

الحفاظ على أوجه التقدّم المحرز في معظم المؤشرات الهامة المتعلقة ببقاء الأطفال ونمائهم يشكّل تحدياً مستمراً يتطلب بذل جهود ضخمة من الحكومة والمجتمع. ومن ثم فإن الحصار يعتَبر تعبيراً أساسياً للعنف ضد الأطفال في كوبا.

٩٠ - واختتمت قائلة إنه إذا لم يكن هناك تضامن أكبر، وإذا لم تتوقف الأنانية، وإذا لم يُنشأ نظام اقتصادي دولي أكثر عدلاً واستدامة، فإن عدداً قليلاً جداً فحسب من أطفال العالم سوف يتسنى لهم التمتُّع ''بعالم صالح للأطفال''.

٩١ - **السيدة سليماني** (سيراليون): قالت إن حكومتها قد صدّقت على اتفاقية حقوق الطفل وعلى بروتوكوليها الاختياريين. وما أن أُعلن انتهاء الحرب التي دامت عقداً من الزمن في بلدها في سنة ٢٠٠٢، إلاّ وأنشأت حكومتها وزارة للرعاية الاجتماعية والشؤون الجنسانية وشؤون الأطفال، وقد اتخذت خطوات ملموسة أخرى لحماية حقوق جميع الأطفال في سيراليون، بغض النظر عن العمر أو نوعي الجنس وتوفير الرعاية لكثير من الأطفال الذين عانوا من المعاملة القاسية أثناء الحرب.

٩٢ - ومن أجل تخفيف بعض المشاكل التي أوجدتها صدمات ما بعد الحرب، تواصل الحكومة اعتماد تدابير لحماية الأطفال انسجاماً مع الاتفاقية والالتزامات المبيَّنة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل (القرار دإ-٢/٢٧، المرفق). وعلى سبيل المثال، أُنشئت لجنة وطنية معنية بالأطفال المتضررين من الحروب، وأُعد مشروع قانون خاص لحقوق الأطفال ينتظر إصداره، وهو يعرض إطاراً لتوفيق القوانين الوطنية بشأن الأطفال مع الصكوك الدولية القائمة المعنية بحقوق الإنسان.

٩٣ - وأضافت قائلة إن بلدها يركّز جهوده على عدد من المجالات الأساسية لرفاه الأطفال، وخصوصاً حمايتهم من العنف والإيذاء والاختطاف والاستغلال، وتوفير التعليم الإلزامي المجاني لهم والرعاية الصحية الوافية. ومع ذلك، فإن مرافق الصحة والتعليم من أجل الأطفال في المجتمعات المحلية النائية لا تزال غير كافية؛ ولا تزال توجد القيم الثقافية التي تفضِّل الأولاد على غيرهم، مع الافتقار إلى المرافق الأساسية الكافية والموظفين المدرّبين اللازمين لمكافحة الاتجار بالأشخاص؛ وهناك حاجة إلى إصلاحات إضافية للتشريعات بشأن عدالة الأحداث والاعتداء الجنسي على الأطفال؛ وتتزايد الحالة الحرجة الخاصة بالأيتام وغيرهم من الأطفال المعرّضين للخطر، وخصوصاً في ضوء انتشار وباء الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٩٤ - واستطردت تقول إن سيراليون قد أحرزت بالفعل تقدماً صوب احترام الالتزامات المرفقة بقرار الجمعية العامة دإ-٢/٢٧، بيد أن هناك الكثير الذي يتعيّن القيام به لتحقيق هذه الغاية. وأعربت عن تقدير حكومتها لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة ولجميع شركائها الآخرين في التنمية بسبب المساعدات القيِّمة للغاية التي قدمتها هذه الجهات بشأن قضايا كثيرة تتعلق بتعزيز وحماية حقوق الأطفال. واختتمت قائلة إن وفدها يأمل في أن يواصل هؤلاء الشركاء دعم جهود بلدها لما فيه صالح الأطفال.

٩٥ - **السيدة لاوهافان** (تايلند): قالت إن حكومة تايلند ملتزمة التزاماً كاملاً بتنفيذ جميع الالتزامات المعلنة أثناء الدورة الاستثنائية (قرار الجمعية العامة دإ-٢/٢٧، المرفق). وقالت إن تايلند أصبحت في أوائل سنة ٢٠٠٦ طرفاً في البروتوكولين الاختياريين الملحَقين باتفاقية حقوق الطفل وقدّمت تقريرها الدوري الثاني بموجب الاتفاقية.

٩٦ - وأضافت قائلة إن الإعلان وخطة العمل المرفقين بقرار الجمعية العامة دإ-٢/٢٧ قد أُدرجا في الاستراتيجية الوطنية لبلدها وخطة عمله، وقد شاركت فيهما طائفة

متنوعة من أصحاب المصلحة بما في ذلك الأطفال. وسوف يكون الأطفال جهات فاعلة ناشطة في عمليات التنفيذ والرصد والتقييم. ويجري ترجمة الاستراتيجية والخطة أيضاً إلى عمل على المستوى المحلي، حيث يلمس أثرهما بشكل ملحوظ.

٩٧ - وقالت إنه من الأمور اللازمة اعتماد نهج متصلّب إزاء حماية الأطفال. ولهذا فإن وفدها يرحّب بالدراسة التي أعدها الخبير المستقل بشأن العنف ضد الأطفال (A/61/299) وأيَّد، ضمن توصيات أخرى، اقتراح هذا الخبير لتعيين ممثلة خاصة معنية بالعنف ضد الأطفال (المرجع نفسه، الفقرة ١٢٠). ويمكن للممثلة أن تساعد كعامل حفّاز هام للعمل على المستويات العالمي والإقليمي والوطني وأن توفّر آلية لمزيد من اتساق السياسات والتنسيق العملي فيما بين الوكالات، داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة على حدٍ سواء.

٩٨ - ومضت قائلة إن جميع أشكال العنف الهيكلي ضد الأطفال يجب أن تُعالج بما في ذلك الفقر والتخلّف والافتقار إلى المرافق الصحية الأساسية ومياه الشرب الآمنة، والمرافق الأساسية غير الكافية للرعاية الصحية، والصراع المسلّح، وعدم المساواة بين الجنسين، والاستغلال الجنائي للأطفال وإساءة معاملتهم. ووجَّهت أيضاً الاهتمام إلى مخاطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التي تُخلِّف وراءها ''جيلاً من الأيتام''.

٩٩ - ومضت قائلة إن وفدها يؤيد تأييداً قويا التدابير الرامية إلى منع العنف ضد الأطفال، وأكدت أهمية توعية الجماهير على نطاق أوسع بأخطار هذا العنف بالنسبة للأطفال والمجتمع على حدٍ سواء. وقالت إن تمكين الأطفال يعتَبر أيضاً استراتيجية وقائية فعّالة، ووفقاً لذلك ينبغي أن تتاح لجميع الأطفال فرصة تلقي التعليم الجيد، وخصوصاً بشأن قضايا حقوق الإنسان. وسوف تضطلع الوكالات المختصة في تايلند بعقد حلقات عمل من أجل ''تدريب المدرِّبين'' بشأن حقوق الطفل في جميع أنحاء البلد، وهؤلاء المدرِّبون سوف ينقلون معارفهم إلى أقرانهم، والأهم من ذلك ينقلونها إلى الأطفال. واختتمت قائلة إن بلدها قد أنشأ أيضاً مجالس للشباب والأطفال لتعزيز مشاركتهم بشأن المسائل التي تؤثِّر على حياتهم.

١٠٠ - **السيد ساديكوف** (كازاخستان): قال إن الاستنتاجات والتوصيات الواردة في دراسة الخبير المستقل بشأن العنف ضد الأطفال تتيح أساساً سليماً للأعمال المقبلة للدول الأعضاء ولمنظومة الأمم المتحدة لحماية الأطفال من العنف. وقال إن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل وقرار الجمعية العامة دإ-٢/٢٧ يتوقف إلى حدٍ كبير على الإرادة السياسية والقدرة الاقتصادية للدول الأعضاء وعلى فعالية المساعدة الدولية المقدمة إلى الدول التي تشعر بالحاجة.

١٠١ - ومضى قائلاً إن الأطفال يعتبرون أعضاء كاملين في المجتمع منذ اللحظة التي يولدون فيها ولهذا ينبغي أن يتمتعوا بجميع حقوق الإنسان. وقال إن النهج المتعدد القطاعات الذي يتبعه بلده إزاء تعزيز حقوق ومصالح الأطفال يشمل الوكالات الحكومية، وأمين المظالم الخاص بحقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية الوطنية وحركات الشباب، التي تتعاون مع بعضها البعض. وتشمل التدابير التي تنفذها حكومته لفائدة الأطفال إجراءات لتحسين حالة النساء والأطفال؛ وتحسين التشريعات والترتيبات المتعلقة بالتعليم، والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية للأطفال؛ وخطة وطنية لحقوق الإنسان لإدراج حقوق الطفل في المناهج الدراسية والجامعية؛ وخطة عمل لمكافحة ومنع الاتجار بالأشخاص. واستجابة لتوصيات لجنة حقوق الطفل بشأن التقرير الأوّلي لبلده عن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، أنشأت حكومته لجنة معنية بحماية الأطفال تشرف عليها وزارة التربية والعلوم.

١٠٢ -واختتم قائلاً إن كازاخستان لا تزال تواجه مشاكل خطيرة فيما يتعلق بانحراف الأحداث، وإهمال الأطفال، ووفيات الأطفال، وأنها تعمل بشكل وثيق مع الوكالات الدولية لمواجهة هذه المسائل. واعترافاً بالجهود التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة للطفولة لصالح أطفال العالم، تواصل حكومته تقديم تبرعات إلى هذه المنظمة.

١٠٣ - **كلاموينا** (زامبيا): قالت إن وفدها يؤيد التوصيات الواردة في دراسة الخبير المستقل بشأن العنف ضد الأطفال، وحثّت المجتمع الدولي على أن يسعى لتنفيذها تنفيذاً كاملاً.

١٠٤ -وأضافت تقول إن الالتزام المستمر من زامبيا إزاء تعزيز وحماية حقوق الأطفال يظهر من خلال تصديقها على اتفاقية حقوق الطفل، وتأييدها لقرار الجمعية العامة دإ-٢/٢٧ والتزامها بالأهداف الإنمائية للألفية. وضربت أمثلة للتقدّم الكبير الذي أحرزه بلدها في تنفيذ الاتفاقية بما في ذلك تحقيق خطوات متقدمة في الرعاية الصحية الأوّلية، وخصوصاً في الجهود المبذولة لمكافحة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ والتغذية، والالتحاق بالمدارس؛ والحماية الدستورية والتشريعية من المعاقبة البدنية؛ وتعزيز الحقوق وحماية المواطنين، وخصوصاً للأطفال، من خلال إصدار تعديلات على مدوّنة قانون العقوبات.

١٠٥ -واختتمت قائلة إن حكومتها تشكر شركاءها في التنمية على ما قدمه هؤلاء من دعم لا يقدّر بثمن إلى تلك الجهود، ودعت هؤلاء الشركاء إلى مواصلة تقديم المساعدة ليتسنى لبلدها تحقيق أهدافه.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.